Resonate! Yemen
Learn. Engage. Contribute.

POMED
PROJECT
ON MIDDLE EAST
DEMOCRACY

الشباب والبرلمان في اليمن

عاصم العشاري
سارة الفائق

ورقة سياسات عامة

مؤسسة رنين! اليمن © 2015

جميع الحقوق محفوظة. يمكن استنساخ هذا المنشور بأي وسيلة مجاناً لغرض المناصرة، وحملات التوعية، وليست للأغراض تجارية. هذه الوثيقة متاحة برخصة المشاع الإبداعي، نَسب المُصنَّف، الترخيص بالمثل، الصدارة 3.0 غير موطَّنة (CC BY-SA 3.0)

مقدمه

في مطلع العام 2003م جرت انتخابات برلمانية هي الثالثة من نوعها منذ قيام الجمهورية اليمنية 1990م في ظروف تختلف تماماً عن تلك الانتخابات التي جرت في العام 1993م وفي العام 1997م فقد شهدت هذه المرحلة تغيراً ملحوظاً في خارطة تحالفات القوى التقليدية[1] حيث شكلت قوى المعارضة تحالفاً سياسياً يضم خمسة من أهم الأحزاب السياسية المعارضة فيما يعرف بتحالف (اللقاء المشترك) لمواجهة الحزب الحاكم آنذاك المؤتمر الشعبي العام.

وبالرغم من ذلك لم تختلف تشكيلة هذا المجلس كثيراً عن سابقة بل على العكس من ذلك فقد ازدادت حصة حزب المؤتمر الى 230 مقعداً من أصل 301 مقعد بالمقارنة بانتخابات 97م التي حصد فيها183 مقعداً[2]، ومع إضافة المستقلين الذين أعلنوا انضمامهم إلى المؤتمر بعد الانتخابات نجد أن الحزب ظل محتفظاً بنصيب الأسد في كلا المجلسين مع زيادة بسيطة في المجلس الأخير.

وبحسب التقرير الصادر عن المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية NDI الذي تحدث عن تحسن كبير في سجلات قيد الناخبين وأشاد بالتقدم الملحوظ في الإدارة الفنية لمجمل العملية الانتخابية مقارنة بالانتخابات السابقة التي جرت في العام 1997م[3].

على الرغم من المشاركة الجيدة للناخبين والتقدم الملحوظ في مشاركة المرأة التي بلغت نسبة 41% من إجمالي المشاركين في سجلات قيد الناخبين حيث بلغت 3.4 مليون ناخبة مقارنة ب 1.8 مليون في الانتخابات السابقة وبالرغم من مشاركتها الفاعلة في عملية الاقتراع إلا أنها لم تكن حاضرة بين مقاعد النواب وبمقعد وحيد كان تمثيلها مقارنة بمقعدين في البرلمان الذي سبقه، هذه النتيجة عكست مستوى الأحزاب السياسية في الدفع بالمرأة ليس للمشاركة الحقيقية في ساحة صنع القرار وإنما لاستخدامها كوقود فقط للدفع بهم إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح على المستوى القيادي في مختلف السلطات.

(١) هي القوى التي برزت في الشطرين الشمالي والجنوبي سابقاً وسعت الى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية والتي تحولت بعد إعلان الوحدة إلى أحزاب سياسية أبرزها حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وحزب التجمع اليمني للإصلاح وعدد من الأحزاب القومية مثل البعث العربي الاشتراكي والحزب الناصري.

(2) اللجنة العليا الانتخابات والاستفتاء، تقارير الانتخابات البرلمانية للأعوام 1993 و1997 و2003، موقع اللجنة www.scer.gov.ye

(3) المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، التقرير الختامي للإنتخابات النيابية اليمنية، إبريل 2003.

في العام 2009م كان من المقرر إجراء انتخابات تشريعية بعد انتهاء فترة هذا المجلس إلا أن احتدام الخلاف بين مجموع قوى المعارضة والحزب الحاكم بلغت أشدها برفض خوض المعارضة الانتخابات مطالبة بإجراء مصفوفة من الإصلاحات التي تراها ضرورية لضمان أجواء سليمة لإجراء انتخابات برلمانية من ضمنها تصحيح جداول وسجلات الناخبين وتغيير النظام الانتخابي وكذلك استبدال أعضاء اللجنة العليا للانتخابات من القضاة، وقد سعت العديد من الأطراف الدولية للتوسط في حل الخلاف القائم وكان أهمها الدور الذي لعبه الاتحاد الأوربي في تقريب وجهات النظر إلا أن مساعيه باءت بالفشل ولم تنهي الأزمة التي ازداد سعيرها مع اندلاع أحداث العام 2011م والتي راءت من خلالها أحزاب المعارضة أنها الفرصة الوحيدة للثأر من هيلمان الحزب الحاكم من خلال إسقاط جميع المؤسسات التي تشكل مصدر قوة لهذا الحزب ومنها البرلمان الذي يستحوذ الحزب على نسبة 79.7% من إجمالي المقاعد.

بعد التوقيع على المبادرة الخليجية فقد البرلمان جزء كبير من مهامه ولم يعد يمتلك القدرة على تمرير أي قرار إلا بالتوافق بين جميع المكونات السياسية لهذا المجلس. وبالرغم من المتغيرات الأخيرة التي يشهدها البلد بعد سيطرة جماعة أنصار الله على جميع مؤسسات الدولة وإصدارها للإعلان الدستوري الذي بموجبه حلت البرلمان ولم يعقد بعدها أياً من جلسات انعقاده الدوري حتى كتابة هذه الورقة.

استنادا إلى نقاشات الحلقات البؤرية والمقابلات الاستطلاعية، يسعى هذا الموجز إلى تقييم مدى العلاقة القائمة بين الشباب بشكل خاص وبين البرلمان كمؤسسة تشريعية وأعضاء منتخبين، ومعرفة ماهي معوقات عمليه التواصل والاتصال بين مختلف الاطراف؟ وهل توجد اشكاليات حقيقية ممكن ان تؤثر على مستوى المشاركة الحقيقية للشباب في صياغة السياسات العامة وتعزيزادوارهم التفاعلية؟ وماهي الفرص الممكن الاستفادة منها لتعزيز ذلك الدور؟

منهجية البحث:

في إعداد هذه الدراسة استخدمت مجموعات النقاش البؤرية مع عدد من الشباب الناشطين في المجتمع المدني، وقد أجريت ست جلسات نقاش بؤرية في محافظات صنعاء (شمال)، الحديدة (غرب)، تعز (وسط)، عدن (جنوب)، وقد تم اختيار هذه المدن كونها تمثل مناطق جغرافية مختلفة وتعكس تنوع في التحديات السياسية المرتبطة بالبيئة وكذلك المشاركة السياسية الجيدة لشبابها أثناء الأحداث التي جرت مطلع العام 2011م.

عند اختيار المشاركين كان الحرص على أهمية التنوع في الفئة المستهدفة مع التركيز على إشراك عدد من شباب الأرياف المحيطة بمراكز المدن المستهدفة وكانت نسبتهم 20 % من إجمالي المشاركين، وجود مشاركة لشباب ينتمون إلى الأحزاب السياسية التقليدية والحديثة كان مهماً ليعكسوا انطباعاتهم حول أداء الأعضاء الممثلين لأحزابهم وكذلك قياس مستوى العلاقة القائمة في إطار مكوناتهم الحزبية، عدد من الناشطين في منظمات المجتمع المدني شكلوا جزءً ضمن المشاركين في حلقات النقاش، وكانت نسبة 30% من المشاركين إناث تقريباً. من إجمالي 62 مشارك ومشاركة حضروا 6 جلسات نقاشية في المدن المستهدفة.

وأجريت مقابلتين مع عضوين من البرلمان الحالي أحدهما يمثل دائرة انتخابية في مركز إحدى المدن والأخر ممثل لدائرة انتخابية في الريف، كان الغرض منها الحصول على وصف أدق لطبيعة العلاقة بين البرلماني والمجتمع المحلي الذي ينتمي إلية من زاوية أخرى.

مستوى معرفة الشباب بممثليهم في البرلمان:

أثناء النقاش حول مدى معرفة الشباب بالأشخاص الذين يمثلونهم في البرلمان لوحظ أن 11% من المشاركين في الحلقات النقاشية فقط من لديهم معرفة واسعة بأعضاء البرلمان الممثلين لدوائرهم الانتخابية ويتبين ان مستوى معرفة الشباب مرتبط بشكل مباشر بالعمل الانتخابي (السياسي) وضعف أداء أعضاء البرلمان خلال فترة انتخابهم (فترة هذا المجلس قد تجاوزت 12 عاماً) وتبين أن إجابات بقية المشاركين تقتصر على اسم العضو وتوجهه السياسي سواءً كان ينتمي إلى حزب معين ام لا وكذلك رقم الدائرة الانتخابية التي يعيش في إطارها ،في المقابل يجهل عدد كبير من الشباب معرفة أي شيء حول ممثليهم في البرلمان ويلاحظ أن المشاركين في العملية الانتخابية لهم معرفة بعضو البرلمان المنتخب أكثر ممن لم يشاركوا وذلك نتيجة عملهم ضمن فرق العمل الانتخابية او نتيجة استهدافهم بحملات الدعاية الانتخابية الخاصة بالمرشحين.

الإختلاف الفكري

الحاجز الذي يفرضه المجتمع على نفسه (منهم الشباب) في التواصل مع أعضاء البرلمان المخالفين لفكرهم السياسي يشكل عائق في عملية التواصل نتيجة قناعة مشتركة لدى المجتمع وعضو البرلمان بصعوبة تقبل المخالفين لهم وبالتالي تستمر العلاقة بشكل صوري بعيداً عن التفاعل المطلوب.

ويذكر شاب من الحديدة أن عضو البرلمان الذي يمثل دائرتهم الانتخابية كان مديراً لإحدى المدارس الدينية وتم الدفع به من قبل الحزب الذي ينتمي إليه ليصبح عضواً للبرلمان وبعد فوزه لم يحضر أياً من جلسات البرلمان وقد عزل نفسه عن السياسة وما يتعلق بأمورها وعاد الى مدرسته الدينية. شاب من تعز يذكر حاله مشابهه عن عضو البرلمان الذي يمثل دائرتهم حيث اعتنق الصوفية وبدأ بممارسة طقوسه الدينية معتزلا الناس، وأصبح من الصعب جداً الالتقاء به.

الاختلاف الديمغرافي

يظهر أبناء الريف أنهم أكثر دراية ومعرفة بمن يمثلهم في البرلمان بعكس أبناء المدن، نتيجة العلاقة القائمة على التواصل الدوري الذي تفرضه بعض العادات القبلية، ويعتبر غياب خدمات ومؤسسات ومصالح الدولة وتركز السلطة في فكر المواطن الريفي في يد الشيخ وعضو مجلس النواب وثقافة المجتمع التي تنظر إلى النائب بأنه المسؤول الأول عن تقديم الخدمات والمشاريع للمنطقة كونه حلقة الوصل الوحيدة بينهم وبين السلطة التنفيذية من وجهة نظرهم، وتتعزز هذه العلاقة نتيجة كثرة التواصل معه.

هناك شعور بخيبة أمل لدى الشباب ممن عملوا في الحملات الانتخابية لبعض المرشحين نتيجة تغير مواقفهم بعد صعودهم إلى البرلمان وانقطاعهم التام عن أبناء الدائرة.

عائق الوعي المجتمعي

يلاحظ أن هناك تباين في الآراء التي طُرحت حول طبيعة الوظائف التي يؤديها البرلماني، وقد اشتكى البرلمانيون أنفسهم ممن تمت مقابلتهم وتوافقوا بشكل كبير على هذه النقطة، حيث أن المواطن يجعل من البرلماني أسيراً له ولاحتياجاته وهذا من وجهة نظرهم نتيجة القصور الحاصل في أداء السلطة التنفيذية وغياب الخطط الاستراتيجية للدولة في الجانب الخدمي وكذلك طبيعة النظام الانتخابي الفردي الذي يجعل من البرلماني محل تقييم شخصي لكل فرد من أفراد الدائرة بحسب مصلحتهم الشخصية.

ويرى 30% من المشاركين أن على النائب البرلماني التفرغ فقط للأمور التشريعية والرقابية وتمثيل قضايا الأمة وأنه ليست من واجباته تقديم الخدمات والانشغال بها ، بينما الغالبية يرون عكس ذلك وأن جزء كبير من عمله هو تبني قضايا المواطنين وتقديم المشاريع والخدمات لهم ، وهذا انطباع سائد للتعامل مع عضو البرلمان ومن واقع الدراسة وجد أنه بالفعل تعتبر مسألة تقديم الخدمات و افتتاح المشاريع الخدمية (مدرسة – طرق – كهرباء .....الخ) من أهم الوسائل التي يستخدمها البرلماني أثناء ترشحه لحصد أصوات الناخبين ، وهذا نتيجة الفجوة الموجودة في جانب البنى التحتية والخدمات الرئيسية وغياب الخطط والأولويات لدى السلطة التنفيذية المسؤولة عن ذلك ولهذا يضل المواطن يتطلع إلى البرلماني ليوفر له تلك الوعود ، وبذلك تترسخ تلك النظرة أن من أهم وظائفه تبني قضايا المواطنين وتوفير الخدمات لهم.

يدرك الشباب بشكل عام أن الوظيفة الأساسية لعضو البرلمان هي الرقابة والتشريع، ويضيف البعض عدد من الوظائف ضمن صلاحياته مثل إقرار الموازنة العامة والموافقة على المعاهدات والاتفاقيات.

يرى البعض من المشاركين أن البرلمان بصيغته الحالية يمارس وظيفة أخرى وهي تمرير قضايا فساد بسبب جهل عدد كبير من البرلمانيين أنفسهم بطبيعة الأدوار المناطة على عاتقهم، وعندما يطرح البعض أن من وظائف بعض البرلمانيين تحقيق مصالح شخصية ذلك نتيجة عدم تفاعل العضو أو تواصله مع مجتمعه، بل إنه ينقطع تماماً عنهم وهذا يجعله فقط ممثلا لمصالحه الشخصية من تحقيق للجاه والنفوذ.

ونتيجة لاختلاف المناطق والتضاريس وتنوعها على امتداد أراضي الجمهورية وما يعكسه ذلك على طبيعة وأولوية الاحتياجات يجد المشاركون أن من أهم وظائف النائب أن يمثل ذلك الاختلاف أو التنوع وأن يعمل على توفير ذلك الاحتياج.

آليات التواصل القائمة بين البرلمانيين والمجتمع عموماً وللشباب خصوصاً:

عملية التواصل مع عضو البرلمان تعد مشكلة حقيقية من وجهة نظر الشباب حيث أن غياب أماكن محدده يتواجد فيها العضو بشكل دوري من أهم العوائق للتواصل معه، ولذلك فهم عادةً ما يعتمدوا على المناسبات العامة ليجدوها فرصة سانحة ومناسبة للالتقاء بهم، وبحسب المقابلات يعتمد 40% من المشاركين في الحلقات على وسيط لمقابلة البرلماني.

وبشكل عام لا يرى الشباب أن هنالك فائدة من التواصل مع البرلمانيين إلا إذا ما كانت هنالك مصلحة مباشرة في حال قدرته على توفير بعض الوظائف إذا ما كان من أصحاب النفوذ أو رؤوس الأموال أو مدى قدرته على تقديم خدمات تنموية لأبناء الدائرة.

يتحدث بعض الشباب أن من ضمن أليات التواصل التي تستخدم للوصول إلى عضو البرلمان هي مكاتب الحزب الذي ينتمي إليه العضو، ويعتبر المشايخ والعقال خصوصاً في المناطق الريفية من أهم القنوات التي يعتمد عليها الشباب في التواصل مع العضو.

المهارات التي يمتلكها العضو وقدرته على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتفاعله معها قد تساعده على تضييق الفجوة القائمة في عملية التواصل مع المجتمع ويجد الشباب أن هذه القنوات قد تشكل مساحة للتواصل قد تفي بالغرض بالرغم أنها تستخدم الأن في نطاق ضيق ومحدود للغاية. وإجمالاً فإن أحداث العام 2011م سهلت من عملية الوصول إلى القيادات السياسية والنخب الاجتماعية واستطاعت كسر الحواجز من قبلهم الى حدٍ ما. العلاقات الجيدة لعضو البرلمان مع أعضاء الحكومة والسلطة التنفيذية تمكنه من أداء مهامه بشكل جيد ويقصد هنا تسهيل وتسريع تنفيذ المشاريع واخراجها من الجهات المسؤولة بشكل أسرع لإثبات كفاءته امام أبناء دائرته.

مدى اهتمام الشباب بالبرلمان:

ما يقلل من تفاعل الشباب مع البرلمان

عندما سئل الشباب عن مدى اهتمامهم ومتابعتهم للبرلمان والأعضاء المنتمين إليه تحدثوا عن اعتقادهم بعدم شرعية هذا المجلس نتيجة حالات التمديد التي أطالت من بقاءه وأثرت على أدائه العملي، وبالرغم من ذلك يرى البعض أن مجيئهم ومشاركتهم في مثل هذه الجلسات النقاشية دليل اهتمامهم وإدراكهم أهمية الدور الذي يفترض القيام به، وفي المقابل يعتقد الشباب بأن غياب الدور الفاعل للبرلمان في عملية الرقابة على السلطة التنفيذية أفقده المصداقية نتيجة تأثره بتوجيهات من خارج المجلس.

شعور بالخيبة عند الشباب من عدم تفاعل واهتمام أعضاء المجلس أنفسهم بالمجلس وما لذلك من تأثير عكسي على تفاعلهم معه ومع مخرجاته. ويتولد هذا الشعور كما يقول أحدهم عند متابعته للبرلمان ولأسلوب إدارته ولغياب الفاعلية عند الأعضاء وعدم قدرة المجلس على القيام بوظائفه.

إن غياب القناعة لدى البعض بمن يمثلونهم في البرلمان يفقدهم الثقة بهذا المجلس وبأهمية التفاعل معه. وكذلك ندرة المعلومات أو صعوبة الحصول عليها يقلل من عملية التواصل والمتابعة لدى الشباب حتى وإن كانوا مهتمين بذلك. ونتيجة غياب التغطية الإعلامية المباشرة من القنوات الرسمية يعطي مؤشر على عدم الشفافية في نقل الواقع ويعتبر كل ما يبث هو تغطية لجلسات قديمة.

ما يحفز الشباب على الاهتمام بالبرلمان

ويرى المشاركون في الحلقات النقاشية أن من الأمور التي تحفزهم للاهتمام والتفاعل مع البرلمان هو مناقشته لبعض القضايا الحساسة والمتعلقة بهم مثل إشراكهم في العملية السياسية وإقرار بعض القوانين المرتبطة بأوضاعهم الاقتصادية.

يفكر الشباب بالوسائل التي تساعد في تعزيز عملية التواصل على نطاق أوسع وإيجاد حلقة وصل أو آلية تنسيق مشترك بين البرلمان والمجتمع المحلي تعيد الثقة لدى المجتمع بأهمية دور البرلمان ومن يمثلونه، سواءً عن طريق مندوبين عن مراكز الدائرة الانتخابية أو تفعيل للمنظمات المحلية أو فروع الأحزاب وألا تنحصر دائرة التواصل في نطاق عدد من الأشخاص المقربين للعضو لما من شأنه نقل وترجمة مطالب المجتمعات المحلية وعكس توجهاتهم على مستوى البرلمان.

وتكمن أهمية ربط البرلمان بالمجتمعات المحلية من أهمية الدور الذي تقوم به تلك الجهات التي تخلق حالة من الرقابة المجتمعية على أداء ذلك العضو بما يكفل تحسن أداءه العملي.

هناك حاجة لربط البرلمان كمؤسسة مع المجتمعات المحلية وليس مع أشخاص حتى تتعزز عملية التواصل بينه وبين المجتمع.

التـوصيـات:

إن تـدني مسـتوى الثقـة لـدى المواطـن بالبرلمـان كسـلطة تشريعية وبالأعضـاء الذيـن يمثلونه ليس بالأمر السـهل ولم يكـن هـذا وليـد اللحظـة وإنمـا السـلوك الناتـج عـن هـذا البرلمان ومـن يمثله هـو الذي سـاعد على ترسـيخ ثقافة لـدى المجتمـع تجهـل طبيعـة الـدور الـذي يتعين عـلى البرلمان القيـام بـه وبالتالي عـدم الاهتمام بـه وبمخرجاته.

واسـتناداً إلى مناقشـات الحلقـات البؤريـة والمقابـلات التـي تمـت في سـياق أبحـاث هـذا المشروع تـم التوصل الى توصيـات تهـدف الى معالجـة الاختـلالات المذكـورة ضمـن سـياق الدراسـة وتوجـه هـذه التوصيات الى ثلاثـة أطراف فاعلـة ومحـل تأثـير عند العمـل بها.

أولاً: إلى الشباب

يشـعر الشـباب بأهميـة الـدور الـذي يلعبونـه خـلال المرحلـة القادمـة ولذلـك فهـم متحمسـون لتـلافي تلـك العقبـات التـي تناولهـا البحـث وإيجـاد بدائل يمكن من خلالهـا تفعيل أدوارهـم وجعلهـم شركاء حقيقيين في صياغة السياسـات العامـة بمـا يكفـل معالجـة كفؤة لتلك المشـاكل وعليهـم ان يغيروا من انطباعاتهم السـلبية تجـاه البرلمان وان يسـتبدلوا النظـرة النمطيـة التـي سـادت في الفـترة الماضيـة بنظـرة تفـاؤل تبعث على إحـداث التغيـير المطلوب.

حتـى يفعـل الشـباب دورهـم في التأثير على مؤسسـة هامة كالبرلمـان يجب عليهم أولاً رفع مسـتوى الوعي لديهم بمجموعـة المفاهيـم المتعلقـة بالبرلمـان وطبيعـة الأدوار التـي يؤديهـا الأعضاء داخـل البرلمان وخارجـه وليتحقق ذلك عليهم:

- **أولاً** الإعتـماد عـلى قدراتهـم الذاتيـة في الحصـول عـلى هكذا معرفـة من خـلال الأدوات المتاحة مثـل المواقع الالكترونيـة المهتمـة بالبرلمـان او حتـى النـشرات الدورية والدراسـات البحثيـة التي تنشر تقاريـر جيدة يمكن الاسـتفادة منها
- **ثانيـاً** عليهـم متابعـة البرامـج التدريبـة التـي تقدمهـا منظـمات مجتمـع المـدني المهتمـة بالبرلمـان والتـي من خلالهـا قـد يتمكنـوا مـن امتـلاك الأدوات المسـاعدة لهـم في عمليـة تفعيـل ادوارهم وبنـاء قدراتهـم للعمل في هـذا المجال
- **ثالثـاً** عـلى الشـباب توسـيع معارفهم من خـلال الاطلاع على التجـارب العملية للبرلمانـات في المحيط الإقليمي والـدولي والاسـتفادة مـن المقارنـات التـي تمكنهـم مـن اكتشـاف أدوات جديـدة للعمـل ممكـن تطبيقهـا في مجتمعاتنـا المحلية.

يحتـاج الشـباب الى ان يُقيمـوا إمكانياتهـم المعرفيـة واللوجسـتية لإنشـاء قنـوات اتصـال دائمة وفعالة سـواءً كان ذلـك مـع البرلمـان كمؤسسـة او مـع البرلمانيـين بمختلـف انتماءاتهـم ليصبحـوا أكـثر قدرة عـلى التأثير مـن خلال:

- تشـكيل جماعـات ضغـط شـبابية لمراقبـة ومتابعـة أداء ممثليهـم بالبرلمـان وتعمـل عـلى إيصـال قضايـا المجتمـع وأولوياته.
- يمكـن لشـباب الأحـزاب أن يعملـوا عـلى تنفيـذ نشـاطات عامـة تسـاعد مـن عمليـة خلـق وعـي مجتمعـي تجاه القضايـا التـي يناقشـها البرلمـان مـن خـلال المناظـرات والنقاشـات المفتوحـة سـواءً عـلى مسـتوى الأريـاف أو المـدن.

- يعتبر التواصل عبر الصحف مساحة مناسبة لمناقشة القضايا التي تهم المجتمع وكوسيلة جيدة للضغط على البرلمانيين في حال لم يولوا تلك القضايا اهتمام لائق.
- على الشباب ومنهم الناشطين في مجال الإعلام خلق قنوات تواصل جيدة مع وسائل الإعلام المختلفة لتقديم برامج إعلامية تتناول المواضيع المتعلقة بالبرلمان ومناقشة القضايا بشكل هادف وبناء.
- تقع على الشباب مسؤولية أخلاقية تجاه مجتمعاتهم للقيام بأنشطة تحسن من مستوى الوعي لديها حول البرلمان وبأهمية دور المجتمع تجاه هذه المؤسسة التشريعية.

ثانياً إلى أعضاء البرلمان

جزء كبير من نقاشات الحلقات البؤرية كان متعلقا بإشكالية الوصول أو صعوبة التواصل مع أعضاء مجلس النواب عبر قنوات محددة ومنظمة وكثيراً ما يعتمد الشباب على وسطاء أو استغلال المناسبات العامة والتي عادتاً لا توفر فرصة مناسبة للنقاش أو لطرح المواضيع المتعلقة بطبيعة عمله:

- ينبغي على أعضاء البرلمان أن يقدموا أنفسهم بعد الانتخابات كممثلين للمجتمع ككل ليتجنبوا الحاجز الذي يفرضه المجتمع على نفسه مع الأعضاء المخالفين لفكرهم السياسي.
- تحديد أوقات محددة وبشكل منتظم للالتقاء بالمواطنين عبر مكاتب الحزب أو التي يمولها البرلمان.
- النزول الميداني للمناطق النائية وعقد اللقاءات المباشرة مع أبناء الدائرة.
- إيجاد حلقة وصل بين البرلماني والمجالس المحلية أو مع مندوبين من أهل المنطقة أنفسهم.
- تشكيل فريق عمل خاص لمتابعة الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي وقراءة القضايا وترتيبها ومتابعة المشاريع والخدمات ومدى إنجازها، تساعد في تفعيل دور المواطن وإزالة الفجوة القائمة من وجهة نظر المشاركين.
- تفعيل النقاشات داخل الأحزاب نفسها واستيعاب مقترحات أعضائها.
- تقديم تقرير فصلي لأبناء الدائرة عما يحدث داخل البرلمان وماهي المواقف التي يتبناها ليعرف المواطن دوره في القضايا التي يمثلهم بها على المستوى الوطني.

ثالثاً: الى الأمانة العامة للبرلمان

- دعم إنشاء مجالس رديفة للبرلمان، برلمانات ظل شبابية.
- تفعيل صندوق شكاوى وغرفة عمليات خاصة لرصد ملاحظات المواطنين واستيعاب مقترحاتهم، مع إمكانية عرض رسائل المواطنين داخل البرلمان اثناء الاستراحة.
- استخدام الوسائل التقنية الحديثة لتعزيز التواصل وتفعيل مشاركة المواطنين مثل إنشاء مواقع الكترونية يتم فيها مناقشة القوانين والمواضيع التي تحتاج لاستطلاع آرائهم.

- لائحة المهام الخاصة بمجلس النواب يجب أن تتضمن إعداد برنامج وألية من قبل النائب للتواصل مع أبناء دائرته، هذه النقطة توضح أهمية الدور القائم على هيئة رئاسة المجلس والأمانة العامة لمتابعة الأعضاء المتقاعسين عن التواصل مع مجتمعاتهم المحلية.
- إعادة النظر في الميزانية المقدمة لعضو البرلمان وجدولتها بما يضمن فعالية وأداء أكثر كفاءة في التواصل مع المواطنين وتوفير المساعدين ذوي الخبرة.
- نشر التقارير الفنية المساعدة لإنجاح عمل المراقبين والناشطين وتسهيل عملية الحصول عليها.
- التركيز على ضرورة تأهيل كادر الأمانة العامة بما يضمن رفع قدرات موظفيها.

حول الكاتبان

عاصم عبدالقوي العشاري

طالب ماجستير علوم سياسية، يعمل حاليا في مجال إعداد اوراق السياسات العامة والابحاث السياسية لعدد من المنظمات الدولية (سيفرولد، مشروع الديمقراطية في الشرق الاوسط - اوكسفام) كما يعمل في ادارة واعداد المشاريع والبرامج التدريبية الخاصة بتأهيل الشباب في الجانب السياسي والحقوقي

سابقا عمل كاستشاري مع الوكالة الامريكية (USAID) قطاع الشباب ضمن مشروع استجابة (RGP) وعضو في الفريق الاكاديمي لمشروع بوصله الناخب (Oxfam Noveb) مدرب في الانظمة السياسية والانتخابية.

سارة عبدالله الفائق

ناشطة شبابية ومنسقة مشاريع مؤسسة رنين! اليمن، عملت على تنفيذ مختلف المشاريع الخاصة باشراك الشباب في صياغة السياسات العامة كما عملت على إعداد وتنسيق اوراق السياسات العامة، سابقا عملت على تطوير برامج بناء قدرات الشباب لضمان مشاركتهم سياسيا وكما عملت على ادارة التدريبات الخاصة ببناء القدرات في مجالات الديمقراطية والمناصرة منذ2011، عملت مع مختلف منظمات المجتمع المدني منذ 2008 وكانت عضوة في المجلس الاستشاري الشبابي، بالاضافة الى عملها في إدارة تحرير صحيفة رؤى قيادية.لديها بكلاريوس في إدارة الاعمال.

حول رنين! اليمن

Resonate! Yemen
Learn. Engage. Contribute.

رنين! اليمن هي مجموعة من الشباب اليمني المتحمس المشارك في إحداث أكبر قدر من التأثير في إيصال أفكارهم وآرائهم لاستقطابها على المستويين الوطني والدولي،حددت مهمة المؤسسة في إيصال أفكار وآراء الشباب إلى ساحات صياغة السياسات العامة في اليمن ودعم المشاريع الشبابية ذات الأهمية الوطنية والدولية.

Sana'a, Yemen (Hadda St. Al-Misbahi Intersection) P.O. box: 16155
Office Tel: +967-1- 454 416
Fax: +967-1- 454 417
E-mail: info@resonateyemen.org
Website: resonateyemen.org

حول مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط

POMED PROJECT ON MIDDLE EAST DEMOCRACY

"تتجلى الديمقراطية بشكل مختلف في كل بلد تمارس فيه"
مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط (POMED) منظمة غير ربحية وغير حزبية تكرس جهودها لدراسة كيفية تمكين الديمقراطيات الحقيقية في الشرق الأوسط وتمكين الولايات المتحدة في دعم هذه العملية على أفضل وجه.

Project on Middle East Democracy (POMED)
1611 Connecticut Ave NW, Suite 300 Washington, DC 20009
Tel.: +1 202-828-9660
Website: www.pomed.org

Resonate! Yemen
Learn. Engage. Contribute.

Resonate! Yemen is an excited group of Yemen's youth participating in causing a maximum effect in the probability of absorption of their thoughts and ideas nationally and internationally.

Resonate! initiative to contribute to building sustainable policies in Yemen that take into consideration the input of Yemeni youth as major stakeholders in policy design and implementation.

Sana'a, Yemen (Hadda St. Al-Misbahi Intersection) P.O. box: 16155
Office Tel: +967-1- 454 416
Fax: +967-1- 454 417
E-mail: info@resonateyemen.org
Website: resonateyemen.org

POMED PROJECT ON MIDDLE EAST DEMOCRACY

The Project on the Middle East Democracy (POMED) is a non-partisan, non-profit organization dedicated to the study of how to enable real democracies in the Middle East and enable the United States in supporting this process to the best.

Project on Middle East Democracy (POMED)
1611 Connecticut Ave NW, Suite 300 Washington, DC 20009
Tel.: +1 202-828-9660
Website: www.pomed.org

THE AUTHORS

Asem Abdulqawi Al-Oshari

Master student of political science University of Sana'a, Recently he is working in the development of public policy and political research for a number of international organizations such as (Saferworld _ POMED - Oxfam).

He works in management and preparation of projects and development programs for youth in the framework of the programs implemented by international and local civil society organizations.

Previously he worked as a consultant with the US Agency (USAID) project within the youth sector response (RGP) and a member of the academic team for the Compass voter (Oxfam Noveb) he is trainer in the field of political and electoral systems

Sarah Al-Faiq

is a youth activist and a Project Coordinator at Resonate! Yemen, she is working on the implementation of various projects involving Youth in policy formulation, and she is working on the preparation and coordination of policy papers,

Previously she worked on the development of youth capacity building programs to ensure political, and She has been worked in training workshops on democracy-building and advocacy campaigns since 2011, and she was member in Youth Advisory Council and different NGOs in Sana'a from 2008, she was Managing Editor of Visions of Leadership Newspaper. Sarah has a degree in business administration.

of its members.

- Providing a quarterly report to the constituents on issues taking place in the parliament and stances regarding certain issues, so citizens know their MP's involvement in the issues he represents at the national level.

THIRD: THE GENERAL SECRETARIAT OF THE PARLIAMENT

- Supporting the establishment of councils synonymous with the Parliament, such as a youth parliament
- Establishing a complaints center and special operations room to monitor the citizens' grievances, and to accommodate their proposals with a potential to display citizens' messages in parliament during recess
- Using modern tools to enhance communication and increase citizen participation, such as creating websites where laws and issues are discussed and surveyed.
- One of parliament's tasks must include having each MP develop a means of communicating with his constituents. This is important as it ensures that the parliamentary leader and the Secretariat will monitor MPs' effectiveness in communicating with their communities.
- Reviewing the proposed budget provided for each MP so as to ensure the efficiency of communication with citizens and the provision of experienced assistants.
- Disseminating reports to ascertain the success of the work of observers and activists, and to facilitate the process of obtaining such reports
- The need to focus on the training of the Secretariat staff to further build their capacity.

representatives' performance in parliament and find the best methods to convey community issues and priorities.

Party-affiliated youth may work to help implement public projects to create awareness of the issues discussed by parliament through open debates and discussions, be it in a rural or urban setting

Discussion of public issues in newspapers is considered a proper tool to pressure MPs in case they neglect these issues.

Youth, including activists, channels of communication with different media platforms to present programs that discuss parliament-related issues in a constructive and effective manner.

The youth have a moral responsibility towards their communities to perform activities aiming to increase awareness of the role of parliament as a legislative authority.

SECOND: THE MEMBERS OF PARLIAMENT

A large part of the focus group's discussions was related to problematic or difficult access to MPs due to the existence of limited and specific channels of communication. In many cases youth have to rely on middlemen or public events, which rarely provide a suitable chance for discussion:

- Members of Parliament should present themselves after the elections as representatives of the community as a whole to avoid the having members of society see him as an obstacle due to his difference in political views.
- MPs must identify on a regular basis specific times to meet with constituents through their party's offices or offices provided by parliament.
- MPs need to have field visits to remote areas and hold direct meetings with members of the local communities.
- A link is to be created between MPs and local councils or with representatives of the people of the region themselves.
- The formation of a special working group to monitor newspapers and social networking sites, to explore and organize the issues, and follow up on the status projects and services This group would help in involving citizens removing the gap between governance and the citizens.
- Holding discussions within the parties themselves and considering the proposals

RECOMMENDATIONS:

The decline in citizens' confidence in parliament's legislative authority and in its members is not a simple matter. It is not a coincidence, but a direct result of of the attitudes and actions of the parliament and its members. This has further entrenched a culture of misunderstanding the role of parliament and has caused a lack of interest in the body or its actions.

Using the focus group discussions and interviews that took place in the context of preparing this research project, we were able to reach a number of recommendations to address the setbacks mentioned earlier. These recommendations are directed towards three actors:

FIRST: THE YOUTH

The youth understand the importance of the role they can play in the upcoming period and are eager to avoid the obstacles presented by this research. In addition, they seek to develop alternatives systems where they can become real partners in the formulation of public policy in order to ensure effective treatment of those problems. In order to succeed, they have to change their negative impressions towards Parliament and replace stereotypes that have prevailed in the last period, with a positive outlook to bring about the desired change

- To increase their impact on a significant institution like the parliament, they first need to become more aware of the roles and duties of parliament and MPs. In order to do so, they must:

- **First,** they have to rely on their own abilities to increase their awareness, using the available tools such as websites on parliament, newsletters and research studies that publish informative reports.
- **Second,** they ought to follow training programs offered by civil society organizations through which they may develop tools to assist them in the process of becoming more involved and building their capacity to work in this field
- **Third,** youth should expand their knowledge by studying the experiences of parliaments in the regional and international setting, and using these experiences to pinpoint strategies they can apply in their communities.

- The youth need to assess their experiential and logistical capacity to create permanent and effective communication channels, whether with parliament as an institution or with MPs of different affiliations, to be more able to influence through:

Formation of youth pressure groups (lobbies) to control and monitor the their

old ones.

Youth are searching for means of communication that would create a link between parliament and the local community. This link would serve to restore society's confidence in the role of parliament and MPs. The communication shall not be limited to a number of people close to MPs, so the demands of the local communities are clearly represented as well as their assessment of parliament's performance.

The importance of linking local communities with the parliament rests on the role of having constituents supervise and evaluate their MP so as to ensure improved operational performance.

There is a need to link the parliament as an institution with local communities and not just with individuals so as to enhance communication between him and the society.

or a service to the community through his influence or wealth, youth are likely to communicate with the MP.

Some youth mentioned that the offices of the MP's political party are one place where they can meet their MPs. Community leaders and tribal sheikhs are also some of the most important channels to arrange a meeting with MPs.

MPs' skills and abilities to use social media channels help to bridge the communication gap of with the community. Even though they are used on a very limited scale, the youth find that these channels serve the purpose of communication. On the whole, the events of 2011 made it easier to communicate with political leaderships and social elite, and weakened the barriers to communication.

The good relations an MP has with officials and the executive branch enable him to carry out his plans; in this case it entails hastening the approval and implementation of projects to improve his reputation among the constituents.

YOUTH'S CONCERN TOWARDS PARLIAMENT

When asked about their interest and how much they follow parliament and its members, youth responded with the fact that the Parliament lost its legitimacy due to the repeated extensions of its term, which negatively affected the performance of MPs. Others view that their presence and participation in such discussions is a real indicator of their interest in the parliament and its role. The youth also believe that parliament's inability to take on the role of supervising the executive branch has caused it to lose credibility after receiving directives from other bodies.

The participants in the focus group discussions said that what made them interested in parliament was the discussion of some key issues, like the inclusion of youth in the political process, and the approval of laws related to their economic situation.

The youth feel disenchanted because of the MPs' perceived lack of interest in parliament, which has a negative impact on the outcomes of the parliament. One of the participants said that he saw this first-hand while monitoring parliamentary sessions, seeing how the session was managed, and observing the inability of the parliament to carry out its duties.

The youth's disenchantment with their representatives leads to them losing confidence in the parliament. In addition, the unavailability or difficulty of attaining information leads to decreased attempts to communicate with representatives. The lack of media coverage by official channels indicates a lack of transparency in the portrayal of the actual situation given that all broadcast parliamentary sessions were

augments the difficulties faced by MPs who are under the personal evaluation of their constituents.

30% of participants believe that MPs should work full-time to perform legislative and supervising duties, and must not be accountable for or occupied with provision of services. The majority of the participants believe the opposite: the MPs should be responsible for serving citizens by providing services and projects. As revealed by the current study, this is a prevalent belief; provision of services and opening schools and projects constitutes the core of MPs' functions to their constituents. It is also regarded as one of the means utilized by candidates during their campaigns to secure more votes, which is the result of the gap in the infrastructure and public services, on one hand, and the absence of planning and prioritization by the executive authority. Consequently, citizens look to MPs to fulfill their promises, creating this idea that the MP's main duty is to provide services to their constituents.

Generally speaking, the youth realize that the main function of MPs is to legislate and oversee. Some add a handful of functions regarded as part of MPs' duties, such as, , approving budgets and ratifying agreements and conventions.

Some of the participants feel that the current parliament plays another role, which is to pass corruption issues due to the ignorance of scores of MPs regarding their assigned roles and duties.

Some take the view that some MPs only represent and achieve personal interest and status after discontinuing meetings with constituents or showing a lack of interaction with their communities.

Due to the diversity of the nature of territories of the Republic and what this diversity reflects on the nature and priority of needs, participants see that the most important function of MPs is to meet their needs.

COMMUNICATION MECHANISMS BETWEEN MPS AND CONSTITUENTS IN GENERAL AND YOUTH IN PARTICULAR:

Communication with MPs is considered a problem by youth due to the fact that there are no designated places where one can meet their representative. Youth generally depend on public events to where they have an opportunity to meet an MP. Based on the interview, 40% of participants rely on a third party to arrange a meeting with an MP.

Generally, young people rarely see a benefit of communicating with MPs unless they are likely to benefit from doing so. In cases where the MP can provide employment

THE LEVEL OF YOUNG PEOPLE'S KNOWLEDGE OF THEIR REPRESENTATIVES IN THE PARLIAMENT:

While discussing the extent to which the young know their representative in parliament, only 11% of the participants in the focus group had a wide knowledge of their representatives. It is worth noting that the level of knowledge is linked directly to the political activities and poor performance of MPs during their term (the current parliament's term has exceeded 12 years). In addition, the other participants could only give the name of the MP and his political affiliation, if applicable, as well as their electoral district. On the other hand, a great number of participants knew nothing about their MPs. Those who participated in the election, due to their direct involvement in the electoral process or being the target of electoral campaigns and election propaganda, knew their MPs better than those who didn't participate.

Society's self-imposed barrier against communicating with MPs whose political affiliation is different hinders any kind of communication due to a shared prejudice that MPs never accept opinions of those from a different political party. This belief never helps to create the desired interaction.

A young man from Hodeida mentioned that the MP from his constituency was a director of a religious school encouraged by his party to be nominated. After winning the election, he never showed up to parliamentary sessions or took part in the political arena, but returned to his previous job as a director of a religious school. Another young man from Taiz mentioned a similar story of his MP, who embraced Sufism, began to exercise religious rituals and stopped socializing with people.

Young men from the countryside, unlike those from the urban areas, demonstrated a better knowledge of their MPs due to the periodic communication forced by tribal traditions. The absence of services and state institutions in the countryside makes the MP the only source of power in the opinions of rural people and local community. The MP is held to be accountable for providing services and implementing projects since he is the only link to the executive authority. This position of the MP is reinforced out of the constant meetings with his constituents.

There is a feeling of disappointment among young people who participated in the election campaigns due to seeing candidates change their views and ceasing to meet with their constituents once they were elected.

It is noted that a divergence of opinions exists among the duties and functions of MPs. A number of interviewed MPs largely agreed on this point, complaining that citizens take advantage of MPs for their own interests. Additionally, shortcomings of the executive authority and absence of strategic plans by the State in the field of services add insult to injury. Needless to say, the individual electoral system

In 2009, another parliamentary election was to be held at the end of the current parliament's term. However, the intensity of dispute and conflict the opposition and the ruling party reached its highest point with the opposition's rejection of the elections. The opposition refused to participate in the elections if certain reforms were not implemented: rectification of electoral registers, change of the electoral system, and the replacement of judges in the Supreme Committee of Elections so as to ensure the integrity of parliamentary elections. The international community, most notably the EU, attempted to resolve the dispute and lessen the polarization of views but ultimately did not see much success. . The crisis was further intensified and took a different turn with the advent of 2011, marking the Arab Spring. The opposition's parties saw their chance to take revenge against the autocracy of the ruling party through undermining all its sources of power, one of which was the parliament (79.9% of seats belonged to the ruling party).

After signing the Gulf Initiative, the parliament lost a great part of its duties, and had no power to pass any legislation unless all political parties reached a consensus.

In view of the changes currently affecting the country, the Ansar Allah group has taken over all government institutions and issued a Constitutional Declaration dissolving the parliament to this day.

RESEARCH METHODOLOGY:

In the preparation of this study, six focus groups in different governorates - Sana'a in the north, Hodeida in the west, Taiz in the center, and Aden in the south - represented by young activists in civil society were formed. The aforementioned governorates were chosen due to their different geographic locations, the varied political challenges they face, and the political participation of those governorates' youth in the events of 2011.

During the process of selecting participants, a great deal of attention was paid to the diversity of the study's target group and the inclusion of youth from rural areas surrounding the aforementioned governorates. The presence of youth from political parties, whether traditional or modern, was also important to reflect their opinions on the performance of their political representatives. A number of civil society activists were part of the focus group and the total number of participants in all these six focus groups was 62, of which female participants accounted for nearly 30%.

Two meetings were conducted with two MPs, one of whom represented an urban constituency, the other one a rural area. The purpose of the meetings was to pinpoint the relationship between the MP and the local community he represents.

INTRODUCTION

In early 2003, Yemen held parliamentary elections that were the third of their kind since the inception of the Republic of Yemen in 1990. The circumstances under which the elections were held were completely different to the ones seen in 1993 or in 1997. The elections were marked by a considerable change in the traditional alliances and coalitions whereby the opposition formed a coalition composed of five political parties to challenge the then-ruling General People's Conference (GPC).

Nevertheless, the results of the elections were not dissimilar to previous ones; on the contrary, the GPC's share of seats increased to 230 seats out of 301 seats in comparison to 183 seats in the 1997 election. It is worth mentioning that after the elections, some members of Parliament (MPs), who ran as independent nominees, joined the GPC, resulting in the GPC maintaining their large share of seats in both houses, with a simple increase after the 2003 elections.

According to a report by the National Democratic Institute (NDI), there was significant improvement in the electoral process and the management of the whole election process in comparison to the 1997 election. Yet despite the higher levels of participation among female voters – female voters reached 3.4 million (41%) in comparison to 1.8 million in the previous elections – only one seat was occupied by a woman, as opposed to two in previous elections. While political parties encouraged women's participation in the elections, they did not encourage their participation in the decision-making process. This resulted in political parties advocating for women's participation. Women were used as a tool to garner support and further the interests of the political leadership.

Resonait! Yemen © 2015

All rights reserved. This publication may be reproduced by any method without fee for advocacy, campaigning and teaching purposes, but not for resale. This document is available under the Creative Commons, Attribution-ShareAlike 3.0 Unported (CC BY-SA 3.0)

POMED
PROJECT
ON MIDDLE EAST
DEMOCRACY

Resonate! Yemen
Learn. Engage. Contribute.

Youth and Parliament in Yemen

Asem Al-Oshari
Sarah Al-Faiq

POLICY BRIEF